

بلاغ حول مستجدات الملف المطلي الأساسي

بعد أن استبشر الأطباء خيرا بقرب الوصول إلى حل شامل للملف المطلي الأساسي لأطباء و صيادلة و جراحي الأسنان بالقطاع العام، بعد الاتفاق الموقع من طرف السيد وزير الصحة و القاضي بتحويل الرقم الاستدلالي 509 بتعويضاته و درجتين بعد خارج الإطار مع التزام بالاجرة في اقرب الآجال و تأكيده أن الملف حضي بموافقة وزارة المالية و رئاسة الحكومة و بعد أن عقدت الاجتماعات التقنية ما بين النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام مع وزارة الصحة حيث تم استكمال كل التفاصيل التقنية و بعث الملف رسميا إلى وزارة المالية كنا ننتظر تعاملنا مسؤولا من طرف الحكومة المغربية مع ملفنا العاجل خصوصا أن وضعية الطبيب وصلت إلى الحضيض بل إلى أسفل من الحضيض، في ظل قساوة ما نعانيه و نقاسيه داخل منظومة صحية تآكل أبناءها و تهدم قطب الرحي الذي بنيت عليه ألا و هو الأطباء الذين وصلوا اليوم إلى حالة اكتئاب جماعي، لكنهم رغم هاته الظروف و حال ما ناداهم صوت الواجب الوطني لم يترددوا للحظة و استجابوا لنداء الوطن، في إطار الروح الوطنية العالية و حس التضحية و البذل و العطاء و نكران الذات التي أبان عنها أطباؤنا إلى جانب كل فئات الشغيلة الصحية خلال جائحة كوفيد 19 التي تعيشها بلادنا فلم يسجل علينا هروب أو خذلان، بل بالعكس و رغم قساوة ظروف الممارسة الطبية و أعطاب منظومتنا الصحية و شح وسائل الوقاية و قلة عددنا و جسامته المهام المطلوبة منا هب الأطباء بكل عفوية إلى الصفوف الأمامية فداء للوطن و للمواطنين.

و حظينا بتشريف و إعراف أعلى سلطة في البلاد حيث خصنا صاحب الجلالة بالشكر و التقدير في خطابه الأخير و هو ما لم تاخده الحكومة بعين الاعتبار في تعاطيها مع قطاع الصحة عموما و الملف المطلي للطبيب خصوصا، كمدخل أساسي لإنجاح ورش الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية و تفعيل التغطية الصحية الشاملة ليجد المواطن المغربي ضالته في القطاع الصحي العمومي، لكن شتان ما بين ما يفرضه المنطق السليم و ما نجده على أرض واقع الممارسة الطبية فوقائع الأمور أظهرت بالملمس تخاذلا حكوميا غير مفهوم، فإن كانت على الطبيب واجبات فإن له أيضا حقوقا و مطالب مشروعة لن نتنازل عنها، فيقدر عزمنا على الاستمرار و الثبات في المواقع الأمامية لمواجهة الجائحة سيزيد إصرارنا على النضال من أجل ملفنا المطلي و على رأسه أولوية الأولويات بتحويل الرقم الاستدلالي 509 كاملا مكمولا كمدخل لرد الاعتبار للدكتوراه في الطب دون نسيان لبقية الحقوق و من ضمنها درجتين بعد خارج الإطار، و تحسين ظروف استقبال و علاج المواطن المغربي، و تحويل الاختصاص في طب العائلة، و تقنين الحق المشروع في الاستقالة و التقاعد النسبي، و تنظيم الممارسة بالقطاع الخاص لأطباء القطاع العام، و الحق في الانتقال، و مراجعة الظلم الذي يحمله الإطار المنظم للحراسة و الإلزامية...

و في إطار الصراحة و الوضوح و روح المصادقية التي شكلت دائما داخل النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام كمثل شرعي لطبيب القطاع العام منهجيتنا و بوصلتنا في العمل النقابي المسؤول و الجاد سواء اتجاه الأطباء أو اتجاه المسؤولين الحكوميين، فقد وصلنا اليوم في ظل المعطيات و المعلومات المتوفرة إلى أن الحكومة المغربية لم تحرك ساكنا مرة أخرى في ملفنا المطلي رغم كل الوعود بالتسوية.

فكيف يعقل أنه داخل قطاع الوظيفة الحكومية تمت و لو نسبيا تسوية و تحسين وضعية الكثير من الأطر بسلاسة و يسر بل و بسرعة و في صمت ؟

لكن كلما تعلق الأمر بملف الأطباء تختلق الأعذار الواهية من هنا و هناك، و يبدأ مسلسل التسوية أحيانا و الوعود التي يطالها النسيان أحيانا أخرى، حتى وصلنا اليوم إلى مشارف الذكرى العاشرة للمسيرة التاريخية ل 2011 و لا تفصلنا إلا شهور عن إكمال السنة الرابعة لمعركتنا النضالية تحت شعار نكون أو لا نكون و التي تخللتها مسيرات و إضرابات و وقفات و كل أشكال النضال المتاحة التي أسمعت صوت الطبيب إعلاميا و شعبيا و حضي خلالها ملفنا المطلي باعتراف الجميع، إلا حكومتنا المغربية التي اختارت الصمت المؤلم، و تجاهلت مظهرات السكتة القلبية التي اقتربت من قطاع الصحة، و ما

الاستقلالات الجماعية و عزوف الأطباء العامين عن الإلتحاق بقطاع الصحة و هجرة الأطباء المغاربة بعدد كبير إلى دول أخرى، إلا غيظ من فيض لمن احتاج إلى دليل على التعامل و التفاعل السيئ مع ملفنا.

ليبقى السؤال مطروحا: من يقف ضد ملف الطبيب ؟

إننا اليوم و بكل أسف لابد أن نصارح قواعدا بحقائق الأمور لأننا نقف على حلقة أخرى من مسلسل التسويف و حقيقة الإهمال المستمر و المتكرر منذ 2011 لملف الطبيب من طرف الحكومة المغربية الذي تبقى أسبابه عسيرة على الفهم فرغم أن الظرفية الصحية ببلادنا كانت تقتضي تحفيز الأطباء لمواجهة الجائحة فالمسار الذي أخذه الملف خلال هذا الشهر لا يبشر بخير و نعتبره إجحافا و تنكرا ليس للطبيب فقط بل في حق المنظومة الصحية برمتها و لكل هذا فإن المكتب الوطني:

-يستنكر بشدة الإهمال الحكومي لملفنا المطلي

-يدعو الهياكل النقابية إقليميا و جهويا لعقد اجتماعات عاجلة بطرق التواصل المتاحة لنقاش كل الأساليب النضالية و بعث المقترحات إلى الكاتب الوطني قبل 27 شتنبر 2020

-اجتماع عاجل للمكتب الوطني يوم الخميس 30 شتنبر 2020 لبحث الوضعية الحالية و الإعلان عن البرنامج النضالي بأشكاله المختلفة

لجنة التواصل
عن المكتب الوطني

وعاشت النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام، نقابة عتيده، مُستقلة، جامعة وموحدة ومُناضلة.

